مجلة الناقد للدراسات السياسية
العدد الثالث
أكتوبر 2018

الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية

الباحثة بومدين وسيلة
باحثة في الدكتوراه : تخصص سياسة دولية
جامعة بوبكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)
boumedienesila2011@gmail.com

الملخص:

تحاول هاته الدراسة تناول الأمن المغاربي، من خلال التركيز عن خطر وجود الدولة الفاشلة على الأمن المغاربي –أي الحالة الليبية – فقد شهدت المنطقة المغاربية منذ بداية عام 2011 حراكا اجتماعيا وسياسيا حمل شعار تغيير الأنظمة السياسية الدكتاتورية انطلقت الشرارة في تونس لانتقل العدوى بعد ذلك الى أغلب الدول التي تعاني نفس المشاكل ؛ من بينها ليبيا التي تصاعدت الاحتجاجات مع النظام وانتقل الى صراع دمويّ بين الثوار وكتائب القذافي، ليحسم الصراع بتدخل العسكري للحلف الشمال الأطلسي لحماية المدنيين لصالح الثوار لتفتح باب الحرب الأهلية هناك حول نزاع حول السلطة من جهة، اختلاف الرؤى حول مستقبل ليبيا، وانتشار المليشيات العسكرية ورفض الولاء لمؤسسة الجيش، خلق هذا واقع جديد جعل المهتمين بالشأن الليبي يصنفونها ضمن الدول الفاشلة كونها باتت تمتلك مقوماتها ومؤشراتها، ضف الى ذلك موقعها الاستراتيجي الممتد للساحل الافريقي الذي ساعد على تغذية التهديدات ذات طبيعة اللاتماثلية مثل: الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر، تنامي دور التنظيمات الارهابية، وتجارة الأسلحة.. وغيرها أصبحت مصدر قلق للدول الجوار وحدودها، ويجعل المنطقة أكثر انكشاف أمنيا وتحدي حقيقيا لجميع دول المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الفشل الدولاتي –الأمن المغاربي –المليشيات العسكرية –التهديدات الناعمة–ليبيا الجديدة.

Abstract:

This study attempts to address the Maghreb security by focusing on the danger of the failed state of Maghreb security - the Libyan situation - since the beginning of 2011, the Maghreb has witnessed a social and political movement that carried the slogan of changing the dictatorial political regimes. To Libya, which escalated protests with the regime and moved to a bloody conflict between the rebels and the Gaddafi Brigades, to resolve the conflict by NATO military intervention to protect civilians in favor of the rebels to open the door of civil war there on a dispute over the Moreover, the divergence of views on the future of Libya, the proliferation of military militias and the refusal of loyalty to the army establishment, created a new reality that made those who are interested in the Libyan affairs classified as failing countries because they have their components and indicators, in addition to their strategic position extending to the African coast, Such as illegal immigration, human trafficking, the growing role of terrorist organizations, the arms trade, etc. have become a source of concern for neighboring countries and their borders, and make the region more real security and challenge to all countries in the region.

***Keywords**: Failure State - Maghreb Security - Military Militias - Soft Threats - New Libya.*

مقدمة:

إن استمرار الفوضى التي تعاني منها ليبيا اثر التدخل العسكري للحلف الشمال الأطلسي، وتصنيف الدولة الليبية كدولة فاشلة لأنها غير قادرة عن أدائها وظائفها الأساسية على رأسها الأمن، ان تشكل حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن لهاته الوحدة السياسية التي تعد جزء من البيئة الأمنية المغاربية، تهديدا حقيقيا للأمن المغاربي ككل؛ ليبيا الجديدة تعاني من إشكالات مركبة ومعقدة قابلة للامتداد الجغرافي في محيطها سوآءا في محيطها بالدول المغاربية وامتداداتها لعمق الساحل الافريقي بحكم الارتباطات الجغرافية لكل من الجزائر، تونس تعتبر كلاهما رواقا استراتيجيا يعود ذلك لاشتراكهما معها في الحدود المعروفة بشساعتها وصعوبة تأمنيها،سنحاول في هاته المقالة تناول تأثير الشأن الداخلي الليبي في دول الجوار الإقليمي، خصوصا على الدول المغاربية بحكم أن هناك ارتباط وثيق بين ما وداخلي؛ و ما هو خارجي يمكن الحديث عن الطابع الإقليمي للمشاكل الداخلية ؛كما تعرف "أقلمة المشكلات الإقليمية". أولا، نتطرق الى مؤشرات التي تصنف ليبيا ضمن الدول الفاشلة، ثم نتناول أهم التحديات الأمنية التي أفرزتها على البيئة الأمنية في المغرب العربي ؛ فماهي المفاهيم الواجب دراستها لمعرفة الدولة الفاشلة؟،هل تنطبق مؤشرات الدولة الفاشلة على الحالة الليبية؟؛ الى أي مدى يشكل تفاقم تداعيات دولة فاشلة في ليبيا خطرا على الأمن المغاربي؟

المحور الأول: مفهوم الدولة الفاشلة

كان أول من تحدث عن تعبير الدولة الفاشلة (*failed state*)، هو الكاتب الكندي مايكل ليقانيتف (*M.lgantieff*) في كتابه (*The warriors honor*) الذي تحدث فيه عن لوردات الحرب والمليشيات والجيوش النظامية في افريقيا والقوقاز واسيا الوسطى.[1]

اهتم الأكاديميين منذ التسعينات وصانعو السياسات بمفهوم الدولة الفاشلة ؛ وهو اعتراف لتزايد التهديد الذي يتعرض له الأمن الدولي من الفشل الدولاتي. بدأ بظهور مفهوم في الأدبيات السياسية مع كتابات مادلين أوبرايت (*Madeleine Albright*)، وأخرون من الأمم المتحدة في أوائل التسعينات، وأيضا روبرت جاكسون (*Robert H. Jackson*) كتب عن موضوع مماثل تحت تسمية *quasistates*، ومن بين الأعمال الهامة الأخرى التي تناولت موضوع فشل الدولة هيلمان (*Helman*)و راتنر (*Ratner's*) بعنوان "انقاذ الدولة

[1] – زبيري رمضان، العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2012، ص 174.

الفاشلة"(*Saving Failed State*) الذي نشر في 1993 في مجلة السياسة الخارجية (*Forgein Policy*)، ودافعوا عن رؤية الأمم المتحدة لهاته الظاهرة.ثم كابلان سنة 1994 نشر مقال بعنوان "الفوضى القادمة" (*The Caming Anarchy*) التي وصفت فشل الدولة في غرب افريقيا، وتوقع بظلام سوف ينشر في جميع أنحاء العالم،[1]

أشار كابلان فيها إلى ظواهر مثل قلة الموارد، والازدياد السكاني، وعودة القبلية والاثنيات، وانتشار الأمراض، وأثرها على تفتيت النسيج الاجتماعي في الكرة الأرضية. وفي السنة ذاتها أسست الاستخبارات الأميركية فرقة الدول الفاشلة وقامت بدراسات مكثفة حول هذه الظاهرة، وتوالت الدراسات من مراكز أبحاث قريبة من الحكومات أو المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي، أو التابعة لجهات استخبارية أو دفاعية ضمن إطار مفهوم الدولة الفاشلة، وبطبيعة الحال لم يتم الاستقرار على تعريف[2].

اختلف الباحثين بتحديد مفهوم شامل وجامع ومانع للدولة الفاشلة شأنها شأن أي مصطلح في العلاقات الدولية بسبب تعقد وتداخل الظاهرة الدولية، المعروف أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي لا يمكن أن تقوم بأداء وظائفها الأساسية الأمن والتنمية، وليس لديها السيطرة الفعلية على أراضيها وحدوها. قدمت تعريفات مختلفة للدولة الفاشلة، ولكن ليس غريب أن يتفق الباحثين أن الدول الناجحة أي نقيض للفاشلة منها تتحكم بأقاليمها وسكانها، وتقوم بعلاقات دبلوماسية مع دول أخرى، وتقوم بأداء وظائف التنمية، وتحتكر وسائل العنف المشروع داخل أراضيها. يتفق على أن هناك الدول فشلت في سيطرة على وسائل العنف ولا يمكنها أن تخلق السلام أو الاستقرار لسكانها أو سيطرتها على أراضيها، انعدام التوزيع العادل للثروة، والمنافسة العنيفة حول الموارد.[3]

تعرف الدولة الفاشلة أنها هي دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة حتى أنها لا تملك إلا القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها. مستوى الرقابة اللازمة لديه ضعيف. او هي التي لا تستطيع ان تسيطر على كل اراضيها وتضطر لطلب

[1] - *Valentin Cojanu ,Alina Irina Popescu , «Analysis of Failed States:Some Problems of Definition and Measurement »,* The Romanian Economic Journal, *November 2007 ,P.114.*

[2] – عبدالله حميد الدين، "الدولة الفاشلة "، جريدة الحياة،العدد17257،04 جوان 2010، على الموقع الالكتروني: *https://goo.gl/6BM17z*، يوم الدخول: 2018/01/26،الساعة:20.08.

[3] -*Rosa Broooks, « Failed states or The State as Failure », University of Virginia School of Law ,P.03 look at: https://www.law.berkeley.edu/files/spring05_Brooks.pdf*

العون والمساعدات الخارجية حتى ان العديد من الدول المانحة والمقدمة للدعم بأشكاله وانواعه تفرض شروطها للمساعدة.[1]

عرفها حيدر إبراهيم أنها لا تمارس الحكومة المركزية سيطرة فعلية وقوية على كامل أراضيها [2].تفشل الدول لأنها تضعف بسبب العنف الداخلي، ويكمن أنها لم تعد تسلم السلع السياسية (*Political goods*) الإيجابية لسكانها، هذا ما يفقد حكوماتهم شرعيتها، وتشمل مجموعة الدول من افريقيا وأسيا وتهدد دول أمريكا اللاتينية.[3]

يوجد تسلسل هرمي للسلع السياسية أهمها الأمن الأفراد لا بد من تأمين الجماعة لأمنها، وهي إحدى الوظائف الأساسية للدولة هي توفير الأمن وسلامة أفرادها داخليا، وحماية أراضيها إذا تلقت غزوا خارجيا؛ تمكيين مواطنيها من حل مشاكلهم ومنازعاتهم بطرق ينظمها القانون دون اللجوء الى الإكراه البدني من خلال نظام قضائي نزيه، مما يتيح المشاركة بحرية في العملية السياسية والحصول على الحريات الأساسية. أما السلع الأخرى التي تقدمها تشمل الرعاية الصحية والطبية -بمستويات مختلفة-، المدارس والتعليم التربوي-من مختلف الأنواع والمستويات-، البنى التحتية -الطرق، السكك الحديدية، الموانئ...)، أيضا نظام مالي ونظام مصرفي يرأسه مصرف مركزي، ولها عملة وطنية.[4]

يعتبر هولستي (*Kalevi J. Holsti*) أحد المهتمين بظاهرة الفشل الدول، وأظهر ذلك في كتابه "الدولة، الحرب، دولة الحرب (*The State, War, and the State of War*) ، وتحدث عن ثلاثة أنواع من الحروب من بينها حروب الجيل الثالث ؛ التي تكون داخل الدولة نفسها مفتقدة مقومات السيادة الداخلية [5].لا تستطيع بعض الدول من حل معضلة قوة الدولة، على مدى فترة من الزمن، تصبح أضعف على نحو متزايد مع تآكل عمودي وأفقي للشرعية. زيادة القمع للحفا على الفوضى كلها مما يزيد من المقاومة المواطنين لها بسبب

---

[1]- محمد احمد عامر،"معايير الدولة الفاشلة "، 28 أفريل 2014، على الموقع الالكتروني: *https://goo.gl/1W1f3a* يوم الدخول: 2018/03/16،الساعة:18.30.

[2]- زبيري رمضان،المرجع سبق ذكره،، المكان نفسه.

[3]- *Robert.I.Rotebrg , Failed States, Collapsed States,Weak States: Causes and Indicators, P01 Look:https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/statefailureandstateweaknessinatimeofterror.pdf*

[4] *-Ibid ,P.08.*

[5] - *Kalevi J. Holsti , The State, War, and the State of War,UK: Cambridge University Press,1996,P 57.*

ضعف المؤسسات الحكومية وقصر مهامها. [1] يبين هولستي أهم الخصائص البنيوية لهذه الدول فيما يلي: غياب الشرعية وشخصنة الدولة؛ حيث أن القادة في الدول الضعيفة ل يميزون بين شخصهم وبين الدولة ومؤسساتها، كذا تنوع الطوائف والاثنيات، مبرزا أن الصراعات الثنية في هذه الدول ليست إلا نتيجة سياسات الدولة التميزية، حيث أن الثنية التي تملك السلطة، تقوم بخدمة مصالحها على حساب الاثنيات الخرى، مما يثير الصراعات بينها، وهو ما ينتج عنه مراكز مقاومة داخلية لسلطة وقرارات الدولة، من المفترض أن تكون الدولة قوية لزيادة تماسك المجتمع، لكن هذه الدول ل تملك القدرة على ذلك. تزداد قوة الجماعات الداخلية في الدولة في ظل سهولة الحصول على الأسلحة، لضعف الرقابة من طرف الدولة، فتظهر الحروب الاهلية والابادات الجماعية، وحركات التمرد كما حدث في الصومال.[2]

بدأت الدول المسمّاة فاشلة تحظى باهتمام أكبر من قبل الدول الكبرى، لأسباب إنسانية ناتجة من تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان. وكانت منظّمات حقوق الإنسان في الدول الكبرى هي المحرك الأساس في هذا الاتجاه، بحيث مارست هذه المنظّمات في حينه ضغوطًا شديدةً على حكوماتها، ما أدّى إلى تدخل الدول الكبرى عسكريًا في بعض الدول، كالصومال وهاييتي والبوسنة والهرسك. ولكن ثمة فارق كبير بين فشل الدولة وانهيارها الناتجين من اندلاع الصراعات الداخلية والإقليمية، وهو ما يمكن اعتباره الحالة الكلاسيكية للفشل، وبين الدول التي فشلت وظيفيًا نتيجة إخفاقات متتابعة في أداء مؤسّساتها وسياسة حكوماتها في ظل تنامي متطلّبات شعبها بما يفوق مواردها وقدراتها القائمة، الأمر الذي يحتّم في مرحلة معينة انهيار هذا النظام واستبداله بآخر أكثر فعالية ووظيفيّة[3].فهناك دولة فاشلة جزئياً أو متوسطة الفشل أو فاشلة كلياً، وذلك حسب استيفائها لمعايير الدولة الحديثة وتقاليدها وممارساتها. ويكون الفشل كاملاً وتاماً عندما تنفجر الصراعات الداخلية بين فئات المجتمع، فتصل إلى مرحلة الصراعات المسلحة التي لا تستطيع الدولة السيطرة عليها، حتى لو استخدمت جيشها وقواتها المسلحة، مما يقتضي استدعاء التدخل الخارجي لدعم السلطة وتثبيت أقدامها، كقوات حفظ السلام أو ما يشبهها لحل هذا

[1] - *Kalevi J. Holsti, Op cit, P 119.*

[2] - مريم براهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر – بسكرة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012، ص 18.

[3] – وائل محمود،" الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار "، مجلة الجيش اللبناني، العدد 99، ص 51.

الصراع .كما يكون الفشل كبيراً أيضاً عندما ينتشر الفساد في الدولة المعنية، وتتضاءل المحاسبة أو تنعدم، ولا تحترم أجهزة السلطة، وخاصة الأمينة، حقوق الناس حتى في حدها الأدنى، وتمارس القمع والاعتقال والتعذيب في حق المواطنين دون مشورة القضاء، إضافة إلى عجز الدولة عن تحسين معدلات التنمية أو الحفاظ عليها، وعندما لا تفرض الدولة وجوداً معنوياً لها ولا احتراماً، وتتلاشى هيبتها أو تتراجع[1].

ان الفشل ليس متشابهاً او متساوياً بين جميع حكومات الدول فهو أمر نسبي فهناك دولة فاشلة جزئياً او متوسطة الفشل او فاشلة كلياً وذلك حسب استيفائها لمعايير الدولة الحديثة، والاهم من هذا كله معيار مدى استعداد وتحضير الحكومة لمواجهة الازمات وهل تتعلم تلك الدولة او حكوماتها دروساً من الازمات التي تقع بداخلها او بالدول الاخرى ام تنسى بعد وقت معين[2].

خصائص الدولة الفاشلة ومؤشراتها:

تمثلت بخصائص رئيسية للدول الفاشلة بفقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها، أو فقدان احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها كما تحدث عنها ماكس فيبر (*Max Weber*) يرى أن الدولة انها مشروع سياسي منظم ولها سلطة الاكراه التي تمارسها على رقعتها الجغرافية، وعلى السكان القاطنين فيها، كما تعمل على احتواء كل أشكال الفعل التي تحدث في ظل نطاق سيادتها.[3] بمعنى تآكل السلطة الشرعية،عدم القدرة على توفير الخدمات العامة لمواطنيها،ضعف أدائها التنموي وعدم ضبطها لأمنها الداخلي،عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في المجتمع الدولي.

تحدث نعوم تشومسكي عن الخصائص الأولية للدول الفاشلة، احداهما عدم القدرة أو عدم الرغبة في حصانة مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه، والخصيصة الأخرى هي نزعة الى اعتبار نفسها قوة القانون، حتى وان ما كانت تمتلك

---

[1] – حسين العودات،"الدول الفاشلة ومعايير الفشل"، على الرابط التالي: *https://goo.gl/muUTPe* يوم الدخول:2018/01/26، الساعة: 17.50.

[2] – محمد احمد عامر، المرجع سبق ذكره.

[3] – أحمد زايد، الدولة دراسة في علم الاجتماع، القاهرة: مكتبة النصر 2003، ص 13.

أشكالا ديمقراطية. الا أنها تعاني من "عجز ديمقراطي" خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي.[1]

سيكون من الخطأ الاعتقاد أن تفكك دولة ما حدث داخلي بالكامل. بل على العكس، يحمل هذا الأمر معه انعكاسات إقليمية وأحياناً دولية. فحين تستوطن الفوضى، يتدفق اللاجئون عبر الحدود هرباً من العنف. وغالباً ما ينتشر النزاع لتطال البلبلة الدول المجاورة. في بداية التسعينيات، ضربت الحرب الأهلية مثلاً في رواندا الاستقرار الهش، أساس ما كان يدعى في الكونغو. وقد تصبح الدول الفاشلة ملاذاً للعصابات الإجرامية وتجار المخدرات ومهربي السلاح. وغالباً ما يكون من الضروري إنفاق جهد إنساني كبير وأموالاً طائلة لمساعدة السكان المدنيين. تفكك الدولة مشكلة بالنسبة إلى العديد من البلدان في النظام العالمي، وهي ليست مجرد مشكلة داخلية.[2]

يحدث وفي حالات متعددة ما هو أكثر من ذلك؛ حيث تتلاشى الحدود بين الصراعات التي تحدث بين الدول لصراعات التي تحدث داخل الدول بواسطة ما يسميه البعض "الحروب الهجينة" والتي يتقاطع فيها استخدام الأدوات التقليدية وغير التقليدية.[3] غالبا ما تنشأ بسبب النزاعات الداخلية الخطيرة، والتي لها إمكانية زعزعة استقرار الدول المجاورة حيث تصبح العديد المناطق بدون رقابة التي يمكن أن تكون ملاذا أمنا للإرهابيين، تصبح الدولة فاشلة عندما يضعف أدائها التنموي وتعجز عن تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، وتنتج أيضا بالكوارث الانسانية، الهجرة الجماعية، التدهور البيئي، عدم استقرار الإقليم.[4]

تعد الصراعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مختلف تلوينات المجتمع أساس الحروب الأهلية داخل الدولة، وهي تمثل السمة الرئيسية للدولة الفاشلة، فلا توجد دولة فاشلة إلا وتضم حالة من التنافر بين مختلف مجتمعاتها المحلية، لكن لا يمكن أن يرد فشل الدولة أساساً على عدم قدرتها على خلق التناسق والتناغم بين مختلف الإثنيات والعرقيات فيها، علماً أن ذلك يكون عاملاً رئيسياً في دفعها إلى الفشل. ولا تستطيع الدولة

[1] – نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتغدي على الديمقراطية، لبنان:دار الكتاب العربي،2007،ص.08.

[2] – مارتن غير يفيش وتيري اوكا لاهان،قاموس بنغوين المفاهيم الأساسية،الامارات:مركز الخليج للأبحاث المعرفة الجديدة،2008،ص.222.

[3] – عبد الفتاح القلقيلي، الدولة الهشة ذات طبيعة الزبائينية،ص.58. على الرابط التالي:
http://yaf.ps/server/uploadedFiles/docs/palestinian-issuse10/6.pdf

[4] -*Ibid, Kalevi J. Holsti ,P.133.*

الفاشلة السيطرة على حدودها، حيث تقتصر سيطرة الحكومة الرسمية على حدود العاصمة وواحدة من المدن الكبرى في الدولة القومية. ويعتبر العامل الجغرافي هو الآخر مهماً في تحديد مدى فشل الدولة انطلاقاً من تحديد مدى سيطرتها الجغرافية على الدولة القومية.[1]

اقترح "كول" فئات متعددة في تصنيف الدول، وأكد أنها بالأخير ليست شاملة وأن بعض الدول يمكن أن تقع في أكثر من فئة. وأهم الفئات التي يقترحها "كول" هي: أولها الدول المنهارة *Collapsed state* التي تزول فيها أجهزة الدولة لفترة محددة، ويعمل الفاعلون غير الحكوميين على أداء تلك الخدمات، وذلك مثل حالات الصومال، ويوغوسلافيا، وأفغانستان وتبرز أهم تحديات هذه الفئة من الدول في تحديد من يقوم بعملية البناء، وما هو دور النخبة، وكيفية التعامل مع الكيانات القائمة التي ظهرت بالأساس لتحل محل الدولة في تلك الفترة. ثانيهما الدول الضعيفة *Weak States* يفيد هذا المفهوم في توصيف الوضع الذى تقوم فيه الشبكات غير الرسمية، مثل القبيلة وغيرها، بدور قنوات تقديم الخدمات وتخصيص الموارد للمواطن. ويعكس ضعف القدارت المؤسسية لتلك الدول التاريخ الاستعماري الذي عانت منه طويلا وبشكل عام تبرز خطورة المؤسسات غير الرسمية على الرغم من إيجابية دورها في أن أدائها يشوبه تمييز لصالح أو ضد فئات معينة دون غيرها في المجتمع. أما نوع الثالث، فهي الدول المزقة بفعل الحروب *War-torn states* تركز هذه الفئة على كون درجة الصراع المسلح تختلف من دولة لأخرى. فالاقتتال عادة ما يكون محصور في منطقة محددة، وتديره جماعات بعينها. تختلف تحديات بناء الدولة في المنطقة التي تحدث فيها الحرب الأهلية عن غيرها من المناطق، فالدولة التي تمزقها الحروب الأهلية تركز على قضايا من قبيل تحقيق السلام، وليس الاهتمام بالبنية التحتية.[2]

أما رابعا الدول أو النظم الاستبدادية *Authoritarian states/regime*، وهذا النوع من الدول، والتي ربما تحمل بين طياتها عوامل انتهائها،، حيث يرى "كول" أن هذه الأنظمة وصلت إلى الحكم اعتماداً على العنف وأقامت مؤسسات مُحكمة مع استخدام العنف السياسي.وفي هذه الحالة تبرز تحديات بناء الدولة وهى تختلف عن التحديات

---

[1] – الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، مجلة المستقبل العربي، العدد 422، أبريل 2014، ص ص 63-62.

[2] – مصطفى كامل السيد وأخرون، "هل أصبحت مصر حقا دولة فاشلة؟"، أفاق التنمية، العدد 7، يناير 2013، ص 22.

في النماذج وفئات الدول السابقة، فهذه الدول الاستبدادية ليست لديها تلك المؤسسات الضعيفة كما هو الحال في الدول الهشة بل تعد هذه المؤسسات هي أداة السيطرة والاستبداد. وفي هذا الإطار لن تتم عملية البناء إلا مع تغير النظام. [1]

يرى البعض أن هذا المصطلح هو أحد تصنيفات الإدارة الأميركية للدول التي يُراد التدخل في شؤونها أو التقليل من شرعية سيادتها، بحجة أنها تمثل تهديداً للأمن الدولي، وباعتبارها دولاً غير قادرة على الحفاظ على كينونتها[2]. قبيل الغزو الثاني للعراق، وصفت الولايات المتحدة وحلفاؤها العراق بأنه دولة خيبت آمال مواطنيها. ولم تكن هذه الاستعانة بمصطلح عن ضعف الدولة وفشلها، يزيد عمره عن عقد من الزمن، إلا سعياً لإضفاء الشرعية على العدوان الدولي. وكانت هذه اللغة نفسها قد استُخدمت قبل ذلك بعامين للمساعدة على تبرير غزو أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس، أحاول إثبات أن وسم "الدولة الفاشلة" يُتّخذ بقرار سياسي في المقام الأول أكثر من كونه نتيجة عملية تحليلية، وأن تطبيقه قد غيّر مشهد سيادة الدول، لا سيما في الشرق الأوسط الكبير حيث تتعرض للتهديد أهم مصالح الولايات المتحدة على صعيد الطاقة والأمن. كان يفترض من الغزو الدولي أن يوفّر فرصاً لإعادة إنشاء دول وفقاً لفكرة ليبرالية تدمج بين رؤية استهلاكية للمواطنين وواجهة من المشاركة الشعبية عبر مؤسسات مجتمع مدني ذات طابع غير سياسيّ[3]

منذ 13 عامًا، واصلت مؤسسة صندوق السلام إصدار مؤشر الدول الهشة، لقياس مدى قابلية الدول للانهيار والتصدع خلال مراحل ما قبل الصراع، وفي خضم الصراعات المختلفة، بالإضافة إلى مراحل ما بعد الصراع، وخلال عملية التسوية للصراعات الداخلية، معتمدًا على مؤشرات كمية وكيفية، ويعتمد مؤشر الدول الهشة على 12 مؤشرًا فرعيًّا لقياس درجة حدة التهديدات السياسية والأمنية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية التي تواجهها الدول، والتي تتسبب في تصدعها وإخفاقها في

[1] – مصطفى كامل السيد وأخرون، المرجع السابق، ص 23.

[2] – فاضل الطالب،" الدولة الفاشلة"، جريدة القبس، 25 أبريل 2017، على الرابط التالي: http://alqabas.com/386962/ يوم الدخول:2018/02/26، الساعة: 13.49.

[3] – دانييل إيسر، "التدخّلية والخوف من الفعّاليات الحضرية في أفغانستان والعراق"، تقرير: السياسة الهشة: الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير2016، ص 08.

أداء وظائفها الأساسية. انطلاقا من الشكل (1) يمكن تصنيف هذه المؤشرات ضمن عدة مجموعات رئيسية[1]:

مؤشرات التماسك	المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات السياسية	المؤشرات الاجتماعية	التدخل الخارجية
تركز هذه المؤشرات على قياس درجة تماسك المجتمع، وقوة الدولة، وقدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية	وتشمل هذه المجموعة من المؤشرات قياس مدى وجود انحدار اقتصادي، وعدم عدالة في توزيع عوائد التنمية بين الجماعات المختلفة، بالإضافة إلى هجرة العقول والكفاءات بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية.	تتضمن المؤشرات السياسية قياس درجة الشرعية التي تحظى بها الدولة، ومستويات الرضاء العام عن الخدمات العامة، بالإضافة إلى قياس حالة حقوق الإنسان وحكم القانون داخل الدولة	وتتضمن هذه المؤشرات قياس الضغوط الديمغرافية، ومدى وجود لاجئين ونازحين على أراضي الدولة باعتبارهم يمثلون ضغوطًا على موارد الدولة وخدماتها العامة وفقًا للمؤشر	يركز هذا المؤشر على تأثير الفواعل الخارجية على الأداء الاقتصادي والأمني للدولة، خاصة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية من جانب الحكومات الفاعلين من غير الدول.

الشكل (1): مؤشرات المعتمدة لقياس درجة الفشل الدولاتي

رغم أن التقرير بثير عدة إشكالات لا أنه لا يستطيع تقديم الحلول المطلوبة، ولكنه يعمل على فتح أبواب النقاش في قضايا مرتبطة بالظاهرة مثل: لماذا تفشل الدول، وما الذي يجب فعله لإنقاذها، تمهيدًا لإيجاد حلول لها.[2]

المحور الثاني: مقومات الدولة الفاشلة في ليبيا

كانت ليبيا تحمل في طياتها بذور الفشل قبل ثورة فبراير، منذ تولي العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب عام 1969، حيث ألغى الحكم الملكي، وأنشأ الجمهورية العربية الليبية، واستمر في الحكم لمدة 43 عام حتى ثورة التي أسقطت حكمه وبنظامه، بعد سلسلة ضربات جوية وبحرية وجهتها قوات حلف شمال الأطلسي الناتو لمعاقل قوات القذافي. والذي أختزل الحكم في شخصه، ولم يسع الى انشاء مؤسسات حقيقية، هذا ما

[1] – محمد عبد الله يونس، "مؤشر الدول الهشة في العالم 2017 "، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، على الرابط: *https://goo.gl/y5TNWC* تاريخ الدخول: 2018/02/27 الساعة 19.21

[2] – محمد بوبوش، "مفهوم الدولة الفاشلة "، على الرابط: *https://goo.gl/GXQX6f* يوم الدخول: 2018/02/21، الساعة: 19.41

يجعلها تتمايز عن مثيلتها في تونس ومصر حيث كان ثمة مؤسسات للدولة فيها بضرف النظر ان كانت ديمقراطية أو لا.[1] سيطر من خلالها على مفاصل العملية السياسية بالشكل اذي حرم اغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، بانفراد العقيد معمر القذافي وافراد قبيلته في ادارة دفة الحكم الى جانب حصر جميع الامتيازات بشخصه وأفراد عائلته.[2] هذا ما جعل الساحة السياسية في ليبيا طوال الحكم قذافي تعاني فراغا دستوريا وقانونيا وحزبيا وتشريعيا وسياسيا حقيقيا، تمكنت القبائل من شغله طوال تلك الفترة، ففي ظل غياب القانون والدستور، إن دولة المؤسسات ليست مؤسسات فقط، قبل ذلك نمط من التفكير والذهنية المؤسساتية التي تضع حدا فاصلا بين ما هو مؤسساتي وما هو شخصي، وهي أيضا تجل للمجتمعات التي استوعبت الحداثة وتجاوزت هيمنة الأطر ما قبل الحديثة مثل العائلة والعشيرة والطائفة والعرق. المجتمعات المتقدمة هي مجتمعات تحكمها المؤسسات، ليست هناك عشوائيات متحكمة، فكل شيء منشد إلى اطر تنظيمية تقوم في الأساس على المصلحة والعقلانية والكفاءة والقدرة على المنافسة، هنالك تنافس في كل الحقول والمجالات، والأقدر على النجاح هو الذي يمكنه أن يتجاوز انغلاقات التفكير التقليدي ويتصالح مع التطور والذهنية الخلاقة التي أنتجت للبشرية كل ما أنتجته من تطور كان عصيا على التصور.[3]

رفض النظام الليبي العمل بالمؤسسات الوسيطة والنخب والطبقة البيروقراطية والأحزاب، وتم الإعتماد فقط على اللجان الشعبية والمؤتمر الشعبي العام للحفاظ على الدولة، وهذا ليس غريبا عن نظام للحكم الفردي جاء بإنقلاب عسكري قام به معمر القذافي [4]،لأنها أصبحت تشكل حالة اللاّ–دولة أو الدولة الفاشلة بسبب تغييب الدولة وإحتكارها، وشخصنة السلطة والثروة والسلاح في ليبيا لأنها أزمة عميقة ؛ومركبة ؛ومعقدة بين تداخل العوامل الداخلية والخارجية،التي أددت إلى تعدد مظاهر الصراع

[1] – أحمد سعيد نوفل وأخرون، "الأزمة الليبية الى أين؟"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 13، مارس 2017، ص 07.

[2] – منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي الليبي"، مجلة دراسات دولية، العدد 51، ص 31.

[3] – حسين يوسف القطروني، الوضع السياسى الليبي (2011 – 2016)؛ معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام مقاربة سياسية وسوسيولوجية من منظور المدخل البنيوي – الوظيفي، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ص 12.

[4] – نعيمة البالي،"الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل أم تعارض "، مداخلة مقدمة غير منشورة في ندوة الدولية: المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، 18/17 فبراير 2013، ص 09.

تتمثل في الصراع بين النخبة الجديدة والتقليدية،وايديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين فضلا عن الصراع القبلي والجهوي هذا الصراع أدى إلى إنهيار الدولة الليبية وسيطرت الجماعات المتطرفة والميليشيات على أغلب المناطق الليبية.[1]

تعد ليبيا من الدول العربية المصدرة للنفط والغاز، والتي ساعد على بناء نظام سلم الاجتماعي، برغم العقوبات الدولية المفروضة عليها لم يجعل الليبيون يشعرون بهاتة المزايا الاقتصادية في ظل التسلط، تشكل الاحتياطات الليبية من النفط بثلاثين مليار دولار، هاته الثروة لم يستفد منها الشعب الليبي في بناء بنية تحتية سليمة في مقابل همشت العديد من القطاعات والفئات الواسعة من المجتمع[2]،رغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، (تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا)، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته.[3]

يمكن القول بوضوح ان موجة الربيع العربي لم تكن السبب في احتلال هذه الدول مراكز متقدمة في نتائج المقياس، الفشل سبق لعام 2011، كما أنها المحفز الذي أظهر مكامن الضعف فيها والتي تدلت في عجزها عن احتواء أزمات المراحل الانتقالية أو الأزمات الناجمة عن الثورات والمضي في بناء الدولة بشكل عملي، بمعنى أن بذور الفشل في هاته الدول موجودة قبل الربيع العربي، غير ذلك لا ينفي مسؤولية القائمين على المرحلة الانتقالية عن خروج من دائرة الفشل المنذرة بالخطر الى دائرة أكثر استقرارا تشوبها بعض الإخفاقات. وبالتالي مصير أي حكومة فاشلة أو اقصائية أو استبدادية جديدة لن تستطيع الوفاء بمتطلبات أفراد المجتمع ؛ يتمثل في أحد سيناريوهين، اما أن تستمر الحكومة على حساب ما تبقى من الدولة الى أن تدفع بيها الى الانهيار،أو تندلع موجة

[1] – عباس بوغالم، "ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المالات وسبل الخروج من الأزمة"، مجلة المستقبل العربي، ص 168.

[2] – الخطيب نعمان أحمد، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدولي، الأردن: دار الثقافة، ط 2، 2004، ص 48.

[3] – المرجع نفسه.

جديدة شعبية ضدها تساندها احدى المؤسسات القوية في الدولة.[1] انطلاقا من المؤشرات المقدمة أنفا وبالاطلاع على الشكل (02) نخلص انها تعرف غياب حكومة موحدة وجهاز أمني واحد قادر على احتكار وسائل الاكراه المادي، الى جانب انتشار حالة العنف المسلح، وفي تقرير 2016 تراجع تصنيفها لتكون أكثر دول العالم تدهورا خلال العقد الماضي، وجاءت في المرتبة 25 في القائمة للتقرير السنوي ل"مؤشر الهشاشة العالمي"، لتكون ذات تصنيف الحرج وفي مستوى الإنذار بواقع 94.4، نتيجة لوجود الأزمات السياسية والاقتصادية، الى جانب استمرار الصراع المسلح[2].

شكل رقم 02: ترتيب ليبيا حسب تقدير تقرير مؤشر الدول الهشة لسنوات 2011-2017

(*failed states index*)

السنة *Year*	الترتيب *Classification*	الشدة *Intensity*	الحالة *Case*
2012	50	84.9	*Very High Warning* تحذير عالي جدا
2013	54	84.5	*Very High Warning* تحذير عالي جدا
2014	41	87.8	*Very High Warning* تحذير عالي جدا
2015	25	95.3	إنذار *Alert*
2016	25	96.4	إنذار *Alert*
2017	23	96.3	إنذار *Alert*

المصدر: موقع الرسمي للصندوق السلام: *http://fundforpeace.org/fsi/*

وصف التقرير الوضع في ليبيا بأنه في أعلى درجة التدهور،(درجات من صفر الى عشر نقاط)، وهي (8.0) في مؤشر المهاجرين والنازحين، (8.3) في مؤشر العنف والاقتتال الداخلي بين المجموعات، والتنمية الاقتصادية (5.8) ووضع حقوق الانسان (9.3)،وشرعية

[1] – رنا أبوعمرة،" تعثر انتقالي: أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة"، مجلة السياسة الدولية، على الموقع الالكتروني: *http://www.siyassa.org.eg/News/3220.aspx* يوم الدخول: 2018/02/02 الساعة: 20.11

[2] -محمد عمر،"تداعيات حذرة.. فشل الدولة الليبية ومستقبل حل السياسي للأزمة "، على الموقع الالكتروني *https://goo.gl/GzKdVH* يوم الدخول: 2018/02/28 الساعة: 23.22

الدولة (9.5) والفقر والتدهور الاقتصادي (8)، وانقسام النخب والساسة (9.4)، التدخل الخارجي(9.7) والخدمات العامة (7.2)، والأجهزة الأمنية (9.6)[1].

تناول أخر تقرير السنوي عن الدول الفاشلة/ الهشة عام 2017 أن ليبيا في وضع حرج ومتفاقم وأنها تحمل العديد من الاحتمالات لان الصراع الأهلي في ليبيا سببا في تصاعد درجات التهديد الأمني في دول الجوار، وأكد أنه لاتزال الهشاشة مستمرة وضعها لا يزال يحتاج التسوية بسبب التركيبة القبلية وتصاعد النزعات الانفصالية وتمدد التنظيمات الإرهابية، وضمها مع سوريا واليمن ومالي، بعدما كانت المرتبة 50 و54و41 عالميا على التوالي في سنوات 2012 و2013 و2014 وفي "خانة ذات تحذير عالي جدا" فيما تراجعت منذ 2015 وإلى خانة الدول "ذات إنذار" بعد أن حلت في المركز 25 عالميا والمرتبة 23 عالميا في سنة 2017 في نفس الخانة، هذا ما انعكس على أمن الدول المغاربية فرأى أنها تواجه تحديات العديد منها على المستويين أمني واقتصادي ترتبط بتصاعد حدة التهديدات الإرهابية وتصاعد عمليات التهريب عبر الحدود [2]

في هذا الصدد، تعد ليبيا وسيلة يستخدمها الناتو كذريعة لتوسيع حضوره مناطق نفوذ أعضاءه بالمنطقة المغاربية لامتدادتها المتوسطية والأطلسية والساحل الافريقي التي تمثل تهديد لمصالح أعضاء الحلف، تدخل الحلف في ليبيا جعل منه طرفا حاليا ومستقبليا في الترتيبات الأمنية في إعادة بناء الدولة الليبية الجديدة، وجود مثل هذا الفاعل سيجعل المنطقة أكثر انكشافا أمنيا مما كانت عليه.فمن ناحية الوضع الداخلي ليبيا ليست دولة متجانسة أما عرقيا أو ايدلوجيا، فهذي الاختلافات تشكل مصدر قلق، فالانقسامات القبلية موجودة في جميع أنحاء البلاد، فضلا عن التنافس التاريخي والولاءات المقسمة بين الشرق والغرب، فالقبيلة في ليبيا هي "حقيقة مجتمعية" لا يمكن اغفالها.[3] تستند القبيلة في ليبيا الى وجود دعائم رمزية متماسكة، وهي ضمن مكونات الهوية المشتركة مع

[1]- محمد عمر، المرجع السابق.

[2] – *Fragile States Index 2017, Fund for Peace, May 2017,P.07 look at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/951171705-Fragile-States-Index-Annual-Report-2017.pdf*

[3]– *Mohammed El-katiri ,State-building challanges in post revolution libya, U.S.A: Srategie Studies institute , October 2012,P01*

نرهل الولاء المواطني، تقوم بإعادة النظر الى التصور الهوياتيّ عبر تحديد الأنا قياسا على الأخر، على اعتبارات اتثنية.[1]

كانت القبيلة في النظام السابق عامل مهم لبقائه واستمراريته، فضلا عن بقايا النظام التي تشكل تهديدا للاستقرار خلال الفترة الانتقالية، التناقضات بين القوى السياسية المحلية، وتبعات التدخل من أطراف خارجية.[2]خيار الحرب الأهليّة يبقى منطقيًا، للدول الهشّة والمتأرجحة بين إرادة التوحّد وواقع التقسيم. ولا يوجد محفّز لهذا الخيار مثل التجاهل عن مواجهته، الغريب في الأمر أن التعامي عن هذا المصير المحتمل يمارسه البعض استنادًا إلى وهمٍ جميل، يفيد أن مُثَلاً أخلاقيّة تعصم الشعوب عن الانزلاق إلى درك الحروب الأهليّة (ليبيا، والعراق،...) وغيرها؛ وللأسف هذا حديث غير دقيق، فخطر الحرب الأهليّة محكوم بعوامل ''جيوسياسية'' وتوازنات قوى وعوامل اقتصادية[3].

تعاني ليبيا من أزمة شرعية معتبرة، حيث يتنازعها فرقاء كثر، سياسيون ومسلحون، يرفعون لواء شرعيات مختلفة بين الشرعية الثورية والدستورية وشرعية القوة المسلحة، علي مدار السنوات التي أعقبت رحيل القذافي تعددت الشرعيات الليبية بين دستورية وثورية ومسلحة، ويأتي أولها شرعية ثورية دستورية مبكرة عبر المؤتمر الوطني العام، وهي مؤسسة تشريعية خلفت المجلس الوطني الانتقالي في 8 أوّت 2012، حيث أنشئ وفقاً للإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي القاضي بانتخاب مؤتمر وطني عام خلال 240 يوماً من إعلان التحرير في23 أكتوبر 2011، ويوكل له تعيين الحكومة، وتشكيل هيئة تأسيسية لصياغة الدستور.[4]

من الناحية الأمنية، تعاني ليبيا من تحديات أمنية وهي بناء الأمن بعد الحرب التي عرفتها، فقد تضاعفت أعداد المجموعات المسلحة عدة مرات، بعد الإعلان رسميا عن تحرير البلاد، وتوقف القتال في 23 أكتوبر 2011، ولم تتعد التقديرات الرسمية لأعداد حامليّ السلاح ضد القذافي، وخاضوا المعارك ضد كتائبه 30 ألف مقاتل، استهاب هؤلاء يربك بناء مؤسسة الجيش، فهم بحاجة ماسة الى التدريب المهني للتخلص من الأثار

[1]-عادل زقاع، سفيان منصوري، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية "، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017، ص 50.

[2] - *Mohammed El-katiri Op cit, P02.*

[3]– عمر البشير الترابي، "خيارات ليبيا... أزمة الدولة الفاشلة"، جريدة المجلة، على الموقع الالكتروني: *https://goo.gl/fyvZqd*

[4] - السيد علي أبو فرحة،" ليبيا... مخاطر استمرار سيولة الدولة"، مجلة البيان، العدد 355، على الرابط التالي: *https://goo.gl/EnzkYa*، يوم الدخول: 2018/02/02.

السلبية لارتباطهم بقياداتهم المحلية من ناحية، وشعورهم بالتميز من ناحية أخرى ؛ كما أن العديد منهم لم يبدوا استعداد جديّا للتخلي عن السلاح، بل بادر الى تشكيل أحزاب سياسية مسلحة، هذا ما يعترض عمل الحكومة والمؤتمر الوطني للتعطيل الذي تعرض أعضائه للاعتداء، واضطر البعض الى استقالة خوفا على حياته. [1]بداية رحب الأهالي بمليشيات القبائل لدورها في الثورة لأهميتها في حفظ الأمن بعد سقوط القذافي، لكن سرعان ما انعكست المعطيات، بعد السخط المتزايد ضد الفوضى الأمنية التي تسببها الميلشيات المسلحة واستغلالها لنفوذها، مما يهدد تماسك ليبيا الهش، بسبب تزايد النزعات الانفصالية في بعض مدنها. حيث أن الحكومات الليبية كانت الطرف الأضعف أمام الميلشيات القبلية. وقد تنوعت حوادث الاغتيال، بحيث صارت لا تقتصر على الدوافع السياسية، وإنما أصبحت تصفيات شخصية، غير أن ثمة حوادث لم تتضح أبعادها، وخاصة تلك التي استهدفت شخصيات عامة لا تنتمي لتيارات سياسية وغموض أهداف مرتكبيها، ومن اللافت أن هذه النوعية تكررت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، ومن الملاحظ أن مسرح العنف لم يقتصر على منطقة دون أخرى. [2]

تمدد الميليشيات العسكرية وانتشار فوضى السلاح أثاره هذه الحالة تتعدى حدود الليبية ودول الجوار، بعض وحدات المليشيات، كتلك الموجودة في مدن مصراته والزنتان الواقعتين في غرب ليبيا، منتشرة بحسب المنطقة. أما الوحدات الأخرى، الموجودة في شرق ليبيا، مثل كتيبة 17 فبراير الإسلامية، فهي جماعات ذات طبيعة أيديولوجية. ومع ذلك، فإن جميع هذه الوحدات تواصل هجماتها دون رادع. في نوفمبر 2013، فتحت قوات مصراته النار على المدنيين في العاصمة، مما أسفر عن مقتل ثلاثة وأربعين شخصًا. ووقعت اشتباكات بشكل دائم بين ميليشيات من مدينة الزاوية مع جيرانهم في مدينة ورشفانه. وفي مدينة بنغازي في شرق ليبيا، قامت عناصر الجماعات الإسلامية باغتيال أكثر من 50 من المسؤولين الأمنيين. [3]

---

[1]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، "مسار المصالحة والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا "، مجلة شؤون العربية،العدد 160، 2014، ص 70.

[2]- للمزيد عن موضوع الاعتقالات في ليبيا أنظر الى مجلة المجتمع:
https://mugtama.com/issues2/item/145-haretra-faucibus-eu-laoreet-nunc.html

[3]- باراك بارفي، "العقبات التي تعترض مسيرة ليبيا"، مجلة الناتو، على الرابط التالي: *https://goo.gl/UFUvyD* يوم الدخول: 2018/01/11.

ولو حاولنا تطبيق بعض تلك المؤشرات على الحالة الليبية، فسوف نجد أن الكثير من مؤشرات الدولة الفاشلة متوفرة فيها في المرحلة الراهنة، حيث تتلخص مظاهر الفشل في الظواهر التالية[1]:

أولاً: تفاقم حالات اللجوء إلى دول الجوار ومشكلة النزوح الداخلي نتيجة لتصاعد أعمال الاقتتال والعنف. ورغم أن النازحين في ليبيا ليسوا بتلك الأعداد الكبيرة، وتقدر السلطات الليبية عدد النازحين داخلياً بنحو 65 ألف شخص، منهم 40 ألفاً من أهالي تاورغاء الذين هجّروا على أيدي مليشيات مناهضة للقذافي بذريعة دعمهم لنظامه وارتكابهم جرائم في مدينة مصراته.

ثانياً: مع تصاعد أعمال العنف والتوتر السياسي، تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا بشكل غير مسبوق، حيث يوجد مصرفان مركزيان أحدهما في مدينة البيضاء القريبة من طبرق شرقاً (للحكومة المعترف بها دولياً)، والآخر في العاصمة طرابلس غرب البلاد.

ثالثاً: كما توقفت مشاريع التنمية. وقد تفاقم الوضع الاقتصادي بعد توجه بعض المليشيات نحو ما يعرف بحرب النفط عبر قصف وتدمير آبار النفط الذي يعد عصب الحياة في ليبيا، وزاد الوضع تأزماً نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار النفط الذي بدأ العام 2014.

رابعاً: ارتفاع العجز في الموازنة ليبلغ 19.3 مليار دينار ليبي (14.84 مليار دولار)، وقد أعلن البنك المركزي للحكومة المعترف بها دولياً أن إجمالي المصروفات بلغت 38.5 مليار دينار ليبي (29.6 مليار دولار)، بينما بلغت الإيرادات نحو 19.2 مليار دينار ليبي (14.76 مليار دولار) خلال الفترة من يناير حتى نهاية نوفمبر 2014. ولهذا قال بعض الخبراء الاقتصاديين إن ذلك العام يعتبر من أسوأ الأعوام التي مرت بها ليبيا من الناحية الاقتصادية منذ قرابة الخمسين عاماً.

يرى المختصون ان تصبح ليبيا مزودا رئيسيا للفواعل التي تبحث عن السلاح لأنها ستسهم في صناعة كيانات جديدة في المنطقة واحداث تغييرات امنية وسياسية وتوليد اضطرابات ومشكلات أمنية عنيفة من الصعب تجاهلها كان دافعا لتنافس القوى الكبرى للتدخل الامني في المنطقة وبسط نفوذها كل طرف لحماية مصلحته تأكيدا لحضورها. إلى جانب ذلك تتسبب الإدارة المزدوجة لأمن المناطق الحدودية في جعل حدود الدولة رخوة

[1]- محمد صالح محمد،""ليبيا بعد سقوط القذافي... من دكتاتورية إلى دولة فاشلة"، على الموقع: *http://www.alwasatnews.com/news/967108.html* يوم الدخول: 2018/04/01 الساعة 00.01.

وقابلة للاختراق، فوجود أكثر من قوة أو إدارة تتولى أمن الحدود يؤدي لعدم التنسيق، فمثلا توجد أكثر من قوة سياسية في ليبيا تخضع مناطق حدودية لسيطرتها، حيث تسيطر حكومة الإنقاذ غير المعترف بها دوليا على مناطق واسعة شمال البلاد، خاصة على البحر المتوسط ما يسهل عمليات التهريب، كذلك حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج تسيطر على بعض المناطق، ومثلها الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الله الثني تسيطر على مناطق شرق البلاد.[1]

المحور الثالث: انعكاسات وجود الدولة الفاشلة على الأمن المغاربي

بعد تصاعد الأحداث في ليبيا زاد خطر انتشارها إلى المنطقة المجاورة لها دول المغرب العربي التي لها حدود مشتركة مع ليبيا، هذا ما جعلها تتحمل عبئا ثقيلا من تبعات هذه الحرب. تشكل وحدة من النظام الإقليمي الأمني المغاربي، ستؤثر وتتأثر بالوحدات الأخرى. يقودنا الحديث إلى هذا الحراك وتداعياته على المنطقة المغاربية أمنيا، فالأزمة الليبية وإشكالية التدخل الدولي فيها رمى بظلاله على الدول المغاربية،وما أدى إلى تباين لمواقفها، فالجزائر رفضت لأسباب مختلفة [2] ؛ أعلنت الجزائر خطة تطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود وفي هذا السياق تم توقيع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى 15 مليار دولار تقريبا في قانون المالية التكميلي، أي بزيادة 6 مليار ات دولار حيث إحتلت طبقا للأرقام الجديدة في الاتفاق العسكري المرتبة الأولى إفريقيا والثانية رتبة بعد السعودية، وحرس الحدود قرب الحدود المشتركة مع ليبيا وتطوير القدرات الحركية لسلاح المشاة وتطوير اجهز ة المراقبة بالاعتماد على وسائل المراقبة الجوية الالكترونية للحدود.فالأمن تحت جناح الجيش وفي إطار سلطات الجيش على حساب المؤسسة الامنية قررت الحكومة الجزائرية اخضاع جميع اجهزة الامن والاستخبارات المدنية الى المؤسسة العسكرية تحت شعار توحيد الاجهزة العاملة في مكافحة الارهاب[3]

أولها عقيدتها التي تمنع الجيش خارج حدودها وفقا للدستور، ومخاوفها من تحملها تبعات التدخل بتفاقم ظاهرة الأسلحة المتسربة من ليبيا إضافة إلى تسلل الإرهابيين هذا

---

[1] – محمد عمر، المرجع سبق ذكره.

[2] – بدر شافعي،" إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا "،تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،19مارس 2015، ص04.

[3] - كهينة بوعونية، الجيش الجزائري يعلن حالة إستنفار قصوى على الحدود مع ليبيا،على الرابط: *https://goo.gl/77r7kw* يوم الدخول: 2017/01/12 الساعة: 22.13

ما جعلها تكتفي بالدعم الأمني والإستخباراتي بسبب إلتزاماتها تجاه مبادئها .أما الموقف المغربي منذ بداية الأزمة 2014، فبحكم الجغرافيا لديه هامش حرية أكبر من الجزائر كون لا تعتبر تهديدا مباشرا لأمنه القومي، رغم أنه يصرح بالحل السياسي للأزمة وإختار معسكر التدخل منذ البداية ويشارك في الإجتماعات الدولية الخاصة بالأزمة الليبية (باريس، لندن، والدوحة). أما موريتانيا ركزت على الحل السلمي بالإعتماد على الإتحاد الإفريقي[1].

أما تونس خاصة بوضعها الإنتقالي وإنكشافها محليا وإقليميا، فجوارها الشرقي يشكل لها تهديدا بسبب وصول أكثر من مليون لاجئ ليبي إلى حدودها، وبسبب تهديدات عسكرية مباشرة وتداعياتها، ومن المتطلبات الأساسية لإعادة بناء الدولة الليبية هي توفر الحد الأدنى من الإستقرار الأمني في الدولة التي أنهكتها الفوضى، وإنتشار مظاهر التسلح بسبب نهب مخازن الأسلحة الذي شكل فرصة لبروز الجريمة المنظمة والميليشيات التي لا بد من تجريدها من السلاح [2]، لما فيه من أثر على إستقرار الوضع الأمني في ليبيا من جهة والمنطقة المغاربية من جهة أخرى بسبب موقعها ذا الإمتدادات الأمنية الساحلية التي هي الأخرى التي تعاني من هزات أمنية معقدة، وإن كان بالإمكان تلخيصها في ثلاثة مواقف: أولها الموقف الرافض للتدخل الأجنبي في شؤون الدول وكان هذا موقف الجزائر وموريتانيا، ثانيها موقف متسامح مع التدخل بحكم العلاقة التحالفية مع قوىً غربية، أميركا تحديداً، وبالتالي جاء الرفض المبدئي المحتشم للتدخل ظاهرياً فقط، وكان هذا موقف المغرب. أما الموقف الثالث فهو موقف تونس الانتقالية التي لم تعارض التدخل ولكن لم تسانده صراحة، وإن كان ميزان المساندة، كما هو في حال المغرب، ميالاً للثوار.[3]

يشكل المغرب العربي حسب" باري بوزان" مركبا أمنيا فرعيا عن المركب الأمني الشرق الأوسطي، والذي أدرج في داخله إلى جانب المغرب العربي، مركبات أمن فرعية تتمثل في: مركب أمن الخليج، الشرق الأوسط، القرن الإفريقي، وهذا ما يبرر مزيدا من

[1]- عبد النور بن عنتر، "العلاقات المغاربية البينية: "الثورة" تعمق الخلافات"، على الرابط: *http://hmsainbouzian.roo7.biz/t423-topic* تاريخ الدخول: 2016/04/12 الساعة 13.00.

[2]- تيسير إبراهيم قديح، " التدخل الدولي الإنساني –دراسة حالة ليبيا 2011–"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر–غزة–، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2013–2014، ص 172.

[3]– عادل عبد الونيس عرفة،" استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه دول المغرب العربي"، على الرابط التالي: *https://goo.gl/FfBRbo* يوم الدخول:2018/03/02 الساعة:21.26.

التدخلات والتفاعلات ضمن المنطقة ويجعلها نطاق جغرافي واسع يحتوي على العديد من التدخلات من جهة والترتيبات من جهة أخرى هذا ما يجعله مميزا عن المركبات الأمنية الأخرى.[1] تعتبر المتغيرات الخمسة المتحكمة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن الإقليمية؛ وهي: متغير الصداقة/ العداوة، متغير التخوفية، متغير الإعتماد الأمني المتبادل، متغير الإختراق، متغير القوة. فنجد متغير العداوة والصداقة *Amity/Enmity* على بنية المركب الأمني في المغرب العربي.[2]

فنلاحظ أن العلاقات الأمنية والأمنية المغاربية متأثرة بشكل كبير بالمنافسة الأمنية، والعلاقات الجزائرية- المغربية أفضل مثال التي منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، لم تعرف إلا حالات نادرة من التقارب، وغلب عليها التقاطع والتنافر هذا النمط من علاقة يفرز الخيارات الإستراتيجية، ويحدد مضمونها لكل طرف منهما هذا ما جعلها هاته العلاقة تتحكم بالديناميكيات الأمنية في المغرب العربي. إن إستمرار حالة الضعف والتشردم للعلاقات البينية المغاربية، والأمنية على وجه الخصوص، تأكد على أن لهاته الدول الخمس ليس لها نفس النضج السياسي اللازم لمواجهة التحدي الأمني في المنطقة ككل[3].ومنه فإن إختلاف تصورات كلا من الدول المغاربية، وبالأخص تونس، الجزائر والمغرب تشكل الإتجاهات الإقليمية السائدة في المنطقة، وتؤثر سلبا وإيجابا على الأمن المغاربي.[4]

ساعد انهيار النظام على إزدياد ظاهرة تهريب الأسلحة فحسب التقديرات تشير إلى حوالي ألف قطعة سلاح يتم تهريبها، إلى دول الجوار خاص تلك الهشة منها مثل مالي، النيجر، موريتانيا، وضعيفة نسبيا كتونس أما الجزائر رغم أنها تشكل تهديدا مباشرا لأمنها إلا حجم قدراتها العسكرية يجعلها أقل تضررا من الدول المجاورة الأخرى رغم تبعاتها المادية المكلفة،رغم أن التهديد مشترك للدول المغاربية إلا أن إدراكه يختلف من دولة وأخرى تبعا لمصالحها، وفي الفترة الراهنة خاصة مع وجود إنفلات أمني في ليبيا، وتداعيات أزمة شمال مالي، فرض واقع جيوستراتيجيا بسبب الفراغ الأمني الموجود الذي

---

[1] – عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014، ص 191.

[2] – *Barry Buzan ,OleWaever, Regions and powers:The Structure of International security , united kingdom: Cambrig university perss , 2003 , P. 478*

[3] – *Pour une sécurité durable au Maghreb ,Rapport ,Institut Thomas , Avril 2010 , p21. Sur: http://www.institut-thomas-more.org/upload/media/rapportitm-uemaghreb-fr.pdf*

[4] – *Iam O.lesser,Security in The North Africa Internal and external Challenges , US:RAND ,1993 ,P. 71.*

إستغلته التنظيمات الإرهابية، وإزدادت التهديدات اللاتماثلية التي تركز على تنظيم حدودها في نهج ثنائي، وغياب التنسيق،و محدودية التعاون هذا ما أدى إلى تنامي ظاهرة الإرهاب،والهجرة غير الشرعية، المخدرات...إلخ. في حين أن المنطقة لها نطاق واسع لتعزيز إدارة الحدود، من شأنه تعزيز الأمن بالمنطقة، إنطلاقا من تصور لسياقها الإقليمي في ظل غياب إطار إستراتيجي للربط فيما بينهم.[1]

في هذا السياق، تحدث خالد حنفي علي في مقالته " الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية" عن إنه ثمة ثلاثة مستويات متوقعة من تأثير الداخل في ليبيا في دول الجوار الإقليمي، وهي متدرجة من حيث الحدة والشروط هنالك تأثيرات حادة "التفجر"، فتأثيرات ثانوية "الانكفاء"، فتأثيرات متوسطة "الاشتباك"؛ وهو يتعلق بتأثيرات للداخل في الجوار الإقليمي فيما يخص قضايا محدد، ة كانتشار السلاح، واللاجئين، والهجرة غير الشرعية، كما توجد أخطار في الداخل، ولكن لم تصل إلى حد تفجير العلاقات مع الجوار. ومثل هذا النموذج هو أقرب إلى الحالة الليبية الراهنة. ومثل هذه التأثيرات يمكن مواجهتها عبر التنسيق، خاصة مع وجود مصلحة لكل الأطراف (الداخل ودول الجوار) في تخفيض حدة التهديدات. وهو ما بدا واضحا في الآونة الأخيرة من سعي مشترك بين ليبيا ودول الجوار لمناقشة تداعيات الوضع الأمني على الحدود، خلال مؤتمر مشترك ضم وزراء مصر، وليبيا، وتونس، والمغرب، والجزائر، والنيجر، وتشاد، ومالي، وموريتانيا. قصارى القول إن تأثيرات الداخل الليبي في دول الجوار سترتبط مساراتها المحتملة بمدي قدرة الليبيين على بناء نظام سياسي ديمقراطي يجمع الأطياف المختلفة للمجتمع، وتأسيس أجهزة أمن مركزية تستطيع نزع سلاح الميليشيات، وتكريس سلطة الدولة، وتوزيع عادل للثروات، وصياغة توجهات خارجية قائمة على المصالح المشتركة.[2]

خاتمة:

حاولت الدراسة المام بموضوع التأثير الذي تتركه بوجود دولة فاشلة في المنطقة المغاربية وتداعيتها الوخيمة على جميع الأصعدة من أعباء تقنية ومادية وتستدعي

[1] - *Querine Halon , Matthew Herbert , Border Security challenges in The grand Maghreb , United States , Institut of peace , May 2015 , P.46.*

[2] – خالد حنفي علي،" الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، على الموقع الالكتروني: *http://www.siyassa.org.eg/News/2353.aspx* يوم الدخول: 2018/02/12 الساعة: 07.10.

دبلوماسية نشطة، جعلت النظام الإقليمي الأمني المغاربي أكثر انكشافا الذي عرف العديد من التغيرات الجيوستراتيجية، فالفراغ الأمني الذي نشأ بعد سقوط نظام السياسي في ليبيا، أدى الى ظهور فواعل تحت دولة لتملئ هذه الفراغات بوجود المليشيات العسكرية، وعدم خضوعها للسلطة المركزية تبعا للعديد من العوامل أهمها العامل القبلي والعشائري، هناك من يسعى لإقامة دولة فيدرالية على حساب الأقاليم الأخرى، والعامل الخارجي حيث تدخل في ليبيا العديد من الأطراف الدولية،كالدول الخليجية مثلا،والتي تسعى الى لعب أدوار في المنطقة.

أفرزت العديد من التهديدات الأمنية عابرة للحدود الوطنية (اللاتماثلية)، كتفاقم الهجرة غير الشرعية الافريقية، تجارة المخدرات والأسلحة وفراغات الأمنية ساعدت تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق على بث نشاطه فيها،والأخطر الربط الإقليمي بينها وبين التنظيمات الموجودة في الساحل الافريقي وعمق الصحراء وشمال افريقيا، إضافة الى تشجيع الحركات الانفصالية كحركة الأزواد في مالي،كلها عوامل تشكل دافعا للبحث عن استراتيجية أمنية مشتركة مغاربية، والتأكيد على أنه لا يمكن لدولة مغاربية تحقيق أمنها بمعزل عن الدول المغاربية الأخرى ؛ لأن أي تحول أو تعثر يصيب المرحلة الانتقالية وتغير المنحى من التحول السياسي الى العنيف له عدة عواقب وخيمة الذي سترمي بظلاله على المنطقة المغاربية وان تفاوتت نسب التأثير.

قائمة المراجع:

أ- باللغة العربية:

- أحمد زايد، الدولة دراسة في علم الاجتماع، القاهرة: مكتبة النصر 2003.
- الخطيب نعمان أحمد، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدولي، الأردن: دار الثقافة، ط 2، 2004.
- عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014.
- مارتن غير يفيش وتيري اوكا لاهان،قاموس بنغوين المفاهيم الأساسية،الامارات:مركز الخليج للأبحاث المعرفة الجديدة،2008.
- زبيري رمضان، العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2012.
- نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتغدي على الديمقراطية، لبنان:دار الكتاب العربي، 2007.
- منى حسين عبيد،"أبعاد تغيير النظام السياسي الليبي"،مجلة دراسات دولية، العدد 51، 2012.
- أحمد سعيد نوفل وأخرون، "الأزمة الليبية الى أين ؟، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 13، مارس 2017.
- الحافظ النويني،"أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا:حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"،مجلة المستقبل العربي، العدد422،أبريل 2014.

- عباس بوغالم، "ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة "، مجلة المستقبل العربي، العدد441، عام 2015.

- محمد عبد الحفيظ الشيخ، "مسار المصالحة والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17فبراير في ليبيا "، مجلة شؤون العربية،العدد 160، 2014.

- وائل محمود،" الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار "، مجلة الجيش اللبناني، العدد99.د.س.ن

- مصطفى كامل السيد وأخرون، "هل أصبحت مصر حقا دولة فاشلة؟"،أفاق التنمية،العدد7،يناير2013.

- عادل زقاع، سفيان منصوري، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية "، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2001.

- منى حسين عبيد،"أبعاد تغيير النظام السياسي الليبي"،مجلة دراسات دولية، العدد 51.

- دانييل إيسر،" التدخّلية والخوف من الفعّاليات الحضرية في أفغانستان والعراق"، تقرير: السياسة الهشة: الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير،2016.

- بدر شافعي،" إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا "،تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،19 مارس 2015..

- نعيمة البالي،"الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل أم تعارض "، مداخلة مقدمة غير منشورة في الندوة الدولية: المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، 18/17 فبراير 2013.

- تيسير ابراهيم قديح، " التدخل الدولي الإنساني –دراسة حالة ليبيا 2011–"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة،جامعة الأزهر–غزة–، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2013–2014.

- مريم براهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية،،2011–2012.

- حسين يوسف القطروني، الوضع السياسى الليبي (2011 – 2016):معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام مقاربة سياسية وسوسيولوجية من منظور المدخل البنيوي – الوظيفي،كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

ب- باللغة الأجنبية:

- Barry Buzan ,OleWaever, Regions and powers:The Structure of International security , united kingdom: Cambrig university perss , 2003.

- Iam O.lesser,Security in The North Africa Internal and external Challenges , US:RAND ,1993.

- Pour une sécurité durable au Maghreb ,Rapport ,Institut Thomas , Avril 2010. Sur: http://www.institut-thomas-more.org/upload/media/rapportitm-uemaghreb-fr.pdf

- Querine Halon , Matthew Herbert , Border Security challenges in The grand Maghreb , United States , Institut of peace , May 2015.

- Robert.I.Rotebrg , Failed States, Collapsed States,Weak States: Causes and Indicators, Look:https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/statefailureandstateweaknessinatimeofterror.pdf

- Valentin Cojanu ,Alina Irina Popescu , «Analysis of Failed States:Some Problems of Definition and Measurement », The Romanian Economic Journal, November 2007.

-Fragile States Index 2017, Fund for Peace, May 2017, look at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/951171705-Fragile-States-Index-Annual-Report-2017.pdf

-Kalevi J. Holsti , The State, War, and the State of War,UK: Cambridge University Press,1996.

- Mohammed El-katiri ,State-building challanges in post revolution libya,U.S.A:Srategie Studies institute , October 2012.

-Rosa Broooks, « Failed states or The State as Failure », University of Virginia School of Law. look at:https://www.law.berkeley.edu/files/spring05_Brooks.pdf

ج- المواقع الالكترونية:

- كهينة بوعونية، الجيش الجزائري يعلن حالة إستنفار قصوى على الحدود مع ليبيا،على الرابط: https://goo.gl/77r7kw يوم الدخول: 2017/01/12 الساعة: 22.13

- محمد عبد الله يونس،" مؤشر الدول الهشة في العالم 2017 "، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، على الرابط: https://goo.gl/y5TNWC تاريخ الدخول:2018/02/27 الساعة 19.21

- عادل عبد الونيس عرفة،" استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه دول المغرب العربي"، على الرابط التالي: https://goo.gl/FfBRbo يوم الدخول:2018/03/02 الساعة:21.26.

- محمد بوبوش، "مفهوم الدولة الفاشلة"، على الرابط: https://goo.gl/GXQX6f يوم الدخول: 21 / 02 / 2018، الساعة: 19.41

- فاضل الطالب،" الدولة الفاشلة"، جريدة القبس، 25 أبريل 2017، على الرابط التالي : http://alqabas.com/386962/ يوم الدخول:2018/02/26، الساعة: 13.49

- محمد عمر،"تداعيات حذرة.. فشل الدولة الليبية ومستقبل حل السياسي للأزمة "، على الموقع الالكتروني https://goo.gl/GzKdVH يوم الدخول: 2018/02/28 الساعة:23.22

- خالد حنفي علي،" الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، على الموقع الالكتروني http://www.siyassa.org.eg/News/2353.aspx : يوم الدخول: 2018/02/12 الساعة: 07.10

- رنا أبوعمرة،" تعثر انتقالي: أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة"، مجلة السياسة الدولية، على الموقع الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/News/3220.aspx يوم الدخول: 2018/02/02 الساعة:20.11

- محمد احمد عامر،"معايير الدولة الفاشلة "، 28 أفريل 2014، على الموقع الالكتروني: https://goo.gl/1W1f3a يوم الدخول: 2018/03/16،الساعة:18.30.

- محمد صالح محمد،""ليبيا بعد سقوط القذافي... من دكتاتورية إلى دولة فاشلة"، على الموقع: http://www.alwasatnews.com/news/967108.html يوم الدخول: 2018/04/01 الساعة 00.01

عبد النور بن عنتر،"العلاقات المغاربية البينية: "الثورة " تعمق الخلافات "، على الرابط: http://hmsainbouzian.roo7.biz/t423-topic تاريخ الدخول: 2016/04/12 الساعة 13.00

- عبدالله حميد الدين، "الدولة الفاشلة "، جريدة الحياة،العدد17257،04 جوان 2010،على الموقع الالكتروني: https://goo.gl/6BM17z يوم الدخول: 2018/01/26،الساعة: 08.20.

- عمر البشير الترابي،"خيارات ليبيا... أزمة الدولة الفاشلة"، جريدة المجلة، على الموقع الالكتروني : https://goo.gl/fyvZqd
- السيد علي أبو فرحة،" ليبيا... مخاطر استمرار سيولة الدولة"، مجلة البيان، العدد 355، على الرابط التالي: https://goo.gl/EnzkYa يوم الدخول: 2018/02/02
- باراك باريف،" العقبات التي تعترض مسيرة ليبيا"، مجلة الناتو، على الرابط التالي: https://goo.gl/UFUvyD يوم الدخول: 2018/01/11
- حسين العودات،"الدول الفاشلة ومعايير الفشل"، على الرابط التالي: https://goo.gl/muUTPe يوم الدخول:2018/01/26، الساعة: 17.50.